دروس مساعدة في مدخل الاقتصاد

I. تعريف علم الاقتصاد

إذا طرح السؤال حول تعريف علم الاقتصاد، فما الإجابة؟

قبل الإجابة المباشرة، يمكن تعريف كل من العلم (لغة واصطلاحا) ثم الاقتصاد(لغة واصطلاحا)، قبل تعريف علم الاقتصاد حسب المختصين وفق اتجاهاتهم المختلفة (الاتجاهات الأربع: علم الثروة، علم الرفاهية، علم الاختيارات الفعالة، أو علم العلاقات الاجتماعية)، (أو وفق الاتجاهين الرأسمالي (الليبرالي) و الاشتراكي)في النهاية.

1 -تعريف العلم:

لغة: مفردة مشتقة من الفعل عَلِمَ التي تعني عرف، فالعلم لغة هو المعرفة، وهو بذلك مجموعة من المعلومات المتناسقة، التي تخص ظاهرة أو مجموعة من الأشياء أو الظواهر المرتبطة ببعضها.

أما**اصطلاحا:** فهو فهم الواقع على ما هو عليه، من خلال اكتشاف مختلف القوانين التي تسير هذا الواقع، وذلك بالاعتماد على العقل والتفكير المنظم(الاعتماد على منهج علمي).

-**أهداف العلم**: يهدف العلم إلى كل من: الوصف، التصنيف، التحليل، التفسير، الفهم، التوقع، والتحكم ما أمكن في الظواهر المختلفة.

2 -تعريف الاقتصاد:

لغة: الاقتصاد لغة مشتقة من "القصد" التي تعني عدة معاني منها: الوسطية، فالاقتصاد وسط بين الشّح(البخل) و التبذير(الإسراف) أما **اصطلاحا**: فهو مجموع النشاطات المتعلقة بكل من الإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

3 -تعريف علم الاقتصاد حسب المختصين:

من جهة يمكن التمييز بين عدة توجهات في تعريف علم الاقتصاد حيث يركز فيها كل توجه على عنصر جوهري معين، و هي: علم الثروة (مثلا تعريف آدم سميث)، علم الرفاهية (مثلا تعريف الفرد مارشال)، علم الاختيارات الفعالة (و هو التوجه الغالب في التعاريف الرأسمالية مثل تعاريف: ريمون بار، ادموند مالينفود، و بول ساموبلسن)، و علم العلاقات الاجتماعية (و هو التوجه الغالب في التعاريف الاشتراكية مثل تعريف محمد دويدار).

و من جهة أخرى يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين و هما: الاتجاه الرأسمالي (الليبرالي)، و الاتجاه الاشتراكي.

أ. **تعاريف الاتجاه الرأسمالي** : و كنماذج منها نأخذ تعريفي: الاقتصادي الفرنسي ريمون بار، و الاقتصادي الامريكي بول ساموبلسن.

أ-1: **تعريف ريمون بار**:

« La science économique est la science de l'administration des **ressources rares**. Elle étudie les formes que prend le **comportement humain** dans **l'aménagement de ses ressources**, elle analyse et explique les modalités selon lesquelles un **individu** ou une **société** affecte **des moyens limités à la satisfaction des besoins nombreux et illimités**. »**Raymond Barre(Economie politique 1969)**

"علم الاقتصاد هو **علم ادارة الثروات النادرة** . فهو **يدرس الأشكال التي يأخذها سلوك الانسان في تخصيص موارده،** و هو يحلل و يفسر الطرق التي عن طريقها يخصص فرد ما أو مجتمع ما **مواردا محدودة لتلبية حاجات متعددة و لا متناهية**."

أ-2**: تعريف بول ساموبلسن**:

« l'économie est l'étude de la façon dont **l'homme et la société** choisissent, avec ou sans recours à la monnaie, d'employer des **ressources productives rares** qui sont susceptibles d'emplois alternatifs, **pour produire divers biens, et les distribuer en vue de la consommation**, présente ou future, **des différents individus et groupes qui constituent la société**. » **Paul Samuelson**(L'économique 1972):

"علم الاقتصاد هو **دراسة الكيفية التي يختار بها الفرد أو المجتمع** -باستعمال النقود أو دون استعمالها- طريقة **استعمال موارد انتاجية نادرة** و متعددة الاستعمالات، و ذلك **لإنتاج سلع** متنوعة، **و توزيعها بغرض الاستهلاك**-الحالي أو المستقبلي- من طرف الأفراد و الجماعات المكونة للمجتمع."

ب. **تعاريف الاتجاه الاشتراكي**: و مثالها تعريف محمد دويدار.

حيث عرّف **محمد دويدار** علم الاقتصاد السياسي (في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي** 1982)بأنه:

" **علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية** ، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية و الخدمات. **و هي العلاقات التي تتعلق بإنتاج و توزيع الأشياء المادية و الخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع،** أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية و الثقافية."

4 -مستويات التحليل الاقتصادي : من تصنيفات مستويات التحليل الاقتصادي ذلك التصنيف الذي يميز بين: **مستوى التحليل الجزئي** و **مستوى التحليل الكلي؛** حيث **يهتم الأول** بدراسة الوحدات الاقتصادية كـ: المستهلك (لتعظيم منفعته)، و المنتج (لتعظيم ربحه)، بينما **يهتم الثاني** بدراسة النشاط الاقتصادي على مستوى البلد ومن ذلك دراسة الانتاج و الاستهلاك الوطنيين مثلا و كذا دراسة معدلات البطالة و التضخم و مواضيع الازمات و التنمية الاقتصادية.

II. الإشكالية الاقتصادية.

تعود الإشكالية الاقتصادية إلى الندرة النسبية للموارد و الحاجات اللامتناهية.

و لمعالجة هذه الإشكالية يجب تنظيم الاقتصاد أي: تنظيم الإنتاج وتنظيم التوزيع.

1- تنظيم الإنتاج: وذلك من خلال الإجابة عن السؤالين: ماذا ننتج؟ و كيف ننتج؟

أ - **ماذا ننتج؟:** و يستدعي تحديد:

- ما هو اللازم إنتاجه؟(أي ما هي الحاجات التي نحتاج اليها؟)؛
- ما هو الممكن إنتاجه؟(أي ما هي الموارد أو العوامل الإنتاجية المتاحة؟)؛
- و ما هي الكمية الواجب إنتاجها؟(و تتحدد من خلال دراسات إحصائية للسكان و حاجاتهم).

ب **كيف ننتج؟:** و تندرج ضمنه عدة تساؤلات أهمها:

- ما هي الجهة التي ستقوم بعملية الانتاج (الخواص، أم الدولة، أم بالشراكة بين الطرفين)؟
- ماهي الوسائل (عوامل الإنتاج)التي يجب استعمالها في عملية الإنتاج؟
- ماهي الطرق و التكنولوجيا (التقنيات) المناسبة للإنتاج؟
- ماهي الوظائف اللازمة ؟ وكيف يتم توزيع مختلف العمال و الموظفين على هذه الوظائف؟

2- تنظيم التوزيع: تنظيم التوزيع يتطلب الإجابة على السؤال: لمن ننتج؟ و ذلك بتحديد كيفية توزيع السلع و الخدمات المنتجة بصفة عامة ، و بصفة خاصة تحديد كيفية توزيع الدخل على فئات المجتمع عموما وعلى مختلف المساهمين في العملية الإنتاجية بصفة خاصة.و هذا التوزيع يكون :أوليا أو ثانويا (إعادة التوزيع).

و تختلف طريقة معالجة الإشكالية الاقتصادية باختلاف التصورات الاقتصادية التي تتراوح في اتجاهاتها بين الدعوة إلى عدم تدخل الدولة(الحرية الاقتصادية)من جهة و تدخل الدولة (القيود الاقتصادية)من جهة ثانية ؛ و من بين هذه الاتجاهات التصور الليبرالي الذي يعتمد على قانون العرض و الطلب (الحرية الاقتصادية)، بينما التصور الاشتراكي يعتمد على ترتيب الأولويات في شكل خطط لعدة سنوات عادة ترتب فيها الدولة أولوياتها الاستهلاكية و الإنتاجية (التخطيط المركزي).

III. الحاجـــــــــــــــة:

1 -تعريف الحاجة:

تعبر الحاجة عن شعور بالحرمان أو بالنقص اتجاه شيء معين. ونميز بين حاجات اقتصادية (تلبى عادة ببذل جهد و/أو دفع ثمن معين)، وحاجات غير اقتصادية.

و يشترط في الحاجة الاقتصادية شرطان أساسيان، و هما:

أ-وجود المورد الذي يلبيها.

ب-محدودية هذا المورد.

2 -خصائص الحاجة:

من أهم خصائص الحاجة الاقتصادية ما يلي:

أ - القابلية للإشباع.

ب القابلية للقياس.

جـ-القابلية للتجزئة.

د-القابلية للإحلال.

3 -نسبية الحاجات:

تختلف الحاجات من مكان لآخر(بسبب: المناخ، التضاريس الجغرافية...)، و من زمان لآخر(بسبب: التطورات التكنولوجية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية...).

IV. السلـــــــــــــــعة:

1 -تعريف السلعة: قبل تعريف السلعة يمكننا تعريف المنتوج باعتباره مفهوما أشمل فهو كنتيجة مرغوب فيها للعملية الانتاجية قد يكون ملموسا (وذلك هو السلعة)، و قد يكون غير ملموس (و ذلك هو الخدمة).

أما السلعة فبالإضافة إلى التعريف السابق، فإنّه يوجد تصورين لتعريفها و هما: التصور الرأسمالي، و التصور الاشتراكي.

السلعة في التصور الرأسمالي تعبر عن كل منتوج ملموس له منفعة (قيمة).

أما السلعة في التصور الاشتراكي فتعبر عن كل منتوج ملموس يخضع لعملية التبادل، لذلك تستثنى في التصور الاشتراكي السِّلع الموجهة للاستهلاك الذاتي.

2 - أنواع السلع: يمكن التمييز بين عدة تصنيفات للسلع، منها ما يلي:

التصنيف الأول: و نميّز فيه بين:

أ. **سلع إنتاجية (وسيطية):** و هي السلع التي تستعمل في العملية الانتاجية مثل المواد الأولية، الآلات، البنايات الصناعية،...بغرض انتاج سلع جديدة.

ب. **سلع استهلاكية (نهائية):**و هي السلع التي تستهلك بشكل نهائي بغرض اشباع حاجات معينة.

التصنيف الثاني: و نميّز فيه بين:

أ. **سلع معمِّرة**: و يدوم استهلاكها في عدة مرَّأت ولمدة طويلة نوعا ما، مثل السيارات، الأجهزة الكهرومنزلية، الأثاث...

ب. **سلع نصف معمِّرة**: و يدوم استهلاكها في عدة مرّات و لفترات زمنية متوسطة، مثل اللباس و الأحذية...

ج. **سلع غير معمِّرة**: و هي سلع تنتهي بمجرد استهلاكها للمرة الأولى، مثل المواد الغذائية، أعواد الثقاب..

3 - ازدواجية القيمة للسلعة: و يقصد بها أن للسلعة قيمتان، و قد وضعهما آدم سميث لحل لغز (أيهما اكبر قيمة الماء أم الماس؟)، حيث رأى أن كل سلعة تتمتع بقيمتين و هما:

أ. **القيمة الاستعمالية**: و تعبر عن مقدار **منفعة السلعة** لمستهلكها.

ب. **القيمة التبادلية**:و تمثل قدرة السلعة على التبادل مع السلع الأخرى، و في النهاية تعبر هذه القيمة عن **سعر السلعة**.

4 - جودة السلعة: ينظر اليها من عدَّة أبعاد، و هي:

أ. **من وجهة نظر المستهلك**: و تعني مدى تلبية حاجاته (الظاهرة و الضمنية).

ب. **من وجهة نظر المنتِج**: و تعني مدى مطابقة المنتوج للمواصفات المعيارية (Les normes).

5 -الشجرة الوظيفية للمنتوج:

المنتوج ببساطة يعبر عن نتيجة العملية الإنتاجية، و يكون سلعة(منتوج ملموس) أو خدمة(منتوج غير ملموس).و يجب على مسيري المؤسسات تحديد الوظائف التي توفرها منتوجاتهم للمستهلكين، و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أ. **وظائف الخدمة(Fonctions de service):** و تنقسم بدورها إلى نوعين من الوظائف:

أ-1: الوظائف الاستعمالية: و هي الوظائف الأساسية التي يطلبها المستهلك في المنتوج، مثل معرفة الوقت بالنسبة للساعة.

أ-2:وظائف تقدير الذات: و هي الوظائف التي تزيد من تقدير الذات سواء من طرف المستهلك نفسه أو من طرف الآخرين، و من بينها إبراز علامة(أو ماركة) الساعة التي يحملها المستهلك في يده.

ب. **الوظائف التقنية (Fonctions techniques):** و هي مختلف الوظائف التي تتم في المنتوج بغرض إنجاز وظائف الخدمة المطلوبة منه، مثل حركة عقارب الساعة للدلالة على الوقت.

V. الإنتـــــــــــــــاج

1- تعريف الإنتاج Production:

أ- الإنتاج لغة :

الإنتاج مصدر الفعل " **أنتج**" ويعني **تولد الشيء من الشيء** و أمثلته: الإنتاج الأدبي، إنتاج الكلام، الإنتاج الزراعي وما شابه ذلك؛ ويقال **أنتج الشيء** أي **صنعه** ومثال ذلك: ينتـــج المصنع أدوات معدنية.

ب-الإنتاج اصطلاحا :

بشكل عام يمكن اعتبار **الإنتاج**على انه:

<<**مجموع الجهود الإنسانية التي تمزج مختلف الموارد الطبيعية و العوامل المادية لإنجاز سلع وخدمات تشبع حاجات الأفراد في المجتمع**>>.

2-تطور مفهوم الإنتاج:

مر مفهوم الإنتاج بمراحل تاريخية في تطوره، حيث في البداية **ركز الطبيعيون** على ما تنتجه **الأرض** فحصروا الإنتاج في الزراعة، ليضيف **الفكر الكلاسيكي** فيما بعد **الإنتاج الصناعي تزامنا مع الثورة الصناعية،** و نظرا لتزايد أهمية الخدمات أضيف **الإنتاج الخدمي** إلى القطاعات سابقة الذكر قبل أن تتوسع الدائرة إلى **الإنتاج المعرفي و المعلوماتي،** مع التطور التكنولوجي السريع و المعقد.

3-عوامل الإنتاج (عناصر الإنتاج) Facteurs de production

يتم الإنتاج عن طريق الجمع أو (التوليف Combinaison) بين مجموعة من العناصر (العوامل أو الموارد) بنسب مختلفة حسب طبيعة العملية الإنتاجية .

وتقسم عوامل الإنتاج **عموما**إلى :**العنصر البشري ،عوامل طبيعية** و **عوامل مادية**.

بينما تقسم حسب **الرأسماليين** إلى**كل من**: **العمل و رأس المال،بالإضافة إلى عوامل الأرض، التنظيم و التكنولوجيا.**

و يضاف إلى هذا **التقسيم الاشتراكي** الذي يشمل: **قوة العمل** و **وسائل الإنتاج** التي تنقسم بدورها إلى ما يلي :

أ – موضوع العمل: وهو الذي يتم عليه العمل أي يخضع له مثل :الأرض، البذور، و المواد الأولية.

ب – أدوات العمل: مثل الآلات ومختلف المعدات.

VI. المؤسسة الإنتاجية

1 **تعريف المؤسسة الانتاجية**:

المؤسسة الانتاجية هي:<< وحدة اقتصادية تقوم بمزج مجموعة من العوامل كالعمل و رأس المال بغرض إيجاد سلع و خدمات موجهة للاستهلاك >>.

2 **أصناف المؤسسات الإنتاجية**: يمكن تصنيف المؤسسات الإنتاجية حسب عدة معايير.

أ - **معيار الملكية**: وتنقسم حسبه المؤسسات إلى :

- **مؤسسات خاصة**: التي يمتلكها رأس مالها خواص؛
- **مؤسسات عمومية**: وتمتلك الدولة رأس مالها؛
- **مؤسسات مختلطة**: ويشترك في رأس مالها كل من الدولة و الخواص.

ب **المعيار القانوني** : حسب القانون يمكن التمييز أولا بين ثلاثة أصناف السابقة الذكر (م.خاصة، م.عمومية، م.مختلطة.)و ثانيا بين:

- **المؤسسات الفردية** Entreprise individuelles : المملوكة من طرف شخص طبيعي واحد.
- **الشركات sociétés**: التي يشترك في رأسمالها أكثر من شخص.هذه الأخيرة(الشركات)تنقسم حسب المعيار القانوني إلى صنفين رئيسيين:
  - **شركات الأشخاص**: وتتميز **بالثقة** الكبيرة المتبادلة **بين المشاركين** في رأس مالها.مثل**شركة التضامن**.
  - **شركات الأموال**: ولا يهم فيها شخصية المشاركين بقدر ما **يهم حجم الأموال** التي ساهموا بها في الشركة ، ومثالها: **شركات المساهمة، و الشركات ذات المسؤولية المحد**ودة .

ج. **معيار الحجم**: وحسبه يمكن التمييز بين:

- ✓ مؤسسات مصغرة؛
- ✓ مؤسسات صغيرة؛
- ✓ مؤسسات متوسطة؛
- ✓ مؤسسات كبيرة؛
- ✓ مؤسسات عملاقة .

أما **عن قياس الحجم** فانه يتم بناء على **عدة عناصر** منها : **عدد العمال** في المؤسسة، حجم رأس المال، حجم القيمة المضافة، .... وغيرها من العناصر المشابهة.

د. **معيار طبيعة النشاط(أو القطاع الاقتصادي):** وحسبه نميز بين:

*مؤسسات من القطاع الأول (المؤسسات الفلاحية، مؤسسات الصيد، الغابات، و المناجم)؛

*مؤسسات من القطاع الثاني(مؤسسات صناعية، مؤسسات الأشغال العمومية و البناء) ؛

*مؤسسات من القطاع الثالث (مؤسسات خدمية كالمؤسسات المالية من بنوك و مؤسسات تأمين، المؤسسات التجارية،المؤسساتالسياحية،و مؤسسات النقل)؛

*مؤسسات من القطاع الرابع (وهو القطاع المضاف حديثا و الذي يشمل عموما المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال) .

3 -وظائف أو مصالح الإنتاج في المؤسسة الإنتاجية:

كما أن المؤسسة تشمل مجموعة من الوظائف (كوظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة الوقاية و الأمن،...) يمكن لوظيفة الانتاج بدورها الانقسام إلى عدة مصالح أو وظائف فرعية في المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها و بالأخص لما تكون هذه المؤسسات كبيرة، و تنقسم هذه الوظائف الفرعية للإنتاج إلى وظائف أساسية وظائف ثانوية.

أ) الوظائف الأساسية: وهي التي لا يمكن لوظيفة الإنتاج الاستغناء عنها و تعويضها لجهات أخرى داخل أو خارج المؤسسة، وأهمها:

- **وظيفة البحوث و الدراسات(البحث و التطوير):** ومهمتها انجاز البحوث و الدراسات المتعلقة بتحسين منتجات المؤسسة و تطوير منتجات جديدة ووضع تصاميم لها.

- **وظيفة الطرق و العمليات(المناهج)** : وتهدف إلى تحديد مختلف الطرق و العمليات المناسبة لإنتاج السلع و الخدمات في المؤسسة.

- **وظيفة التسلسل و التوقيت:** و تسمح بترتيب العمليات الإنتاجية حسب تسلسلها المنطقي و الزمني، مع تحديد وقت كل عملية.

ب) الوظائف الثانوية : وهي التي يمكن الاستغناء عنها من طرف وظيفة الإنتاج عن طريق التنازل عنها لصالح وظائف أخرى في المؤسسة أو لصالح مؤسسات خارجية. ومن هذه الوظائف:

- **وظيفة الصيانة**: ومهمتها الحفاظ على الاستثمارات المادية وعلى رأسها الآلات بما يضمن لها الاستمرار في مستويات أداء جيدة.

- **وظيفة الشراء و التخزين(وظيفة التموين):** وهي التي تعمل على توفير المواد الضرورية لاستمرار العملية الإنتاجية بين المؤسسات الاقتصادية مثل المواد الأولية و المواد الطاقوية.

4 -اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات:

الشركة متعددة الجنسيات هي شركة تملك فروعا خارج بلدها الأصلي الذي تقيم فيه المؤسسة الأم.

و لاتخاذ القرار في هذه الشركات متعددة الجنسيات يمكن الاعتماد على عدة طرق، و أهمها:

أ. **القرار الفردي(Ethnocentrique)**: و هو قرار يتخذ على مستوى المؤسسة الأم.

ب. **القرار المرتكز على الموقع الجغرافي(Géocentrique)** : و هو القرار الذي يتخذ على مستوى الفروع.

ج. **القرار المتعدد الأطراف(Polycentrique)** : و هو الذي يتخذ بالمشاركة بين المؤسسة الأم و فروعها.

VII. الاندماج.

1 -تعريف الاندماج: تلجأ بعض المؤسسات إلى الاندماج مع مؤسسات أخرى ، و ذلك بمزج رؤوس أموالها لتكوين مؤسسة جديدة.

2 -أهداف الإندماج:تهدف المؤسسات من وراء الاندماج لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تخفيض التكاليف؛

- توسيع الأسواق؛

- التحكم أكثر في التكنولوجيا ؛

- تعظيم الأرباح كهدف أساسي من وراء كل نشاط تقوم به المؤسسة .

3 -أنواع الاندماج: يمكن تصنيف الاندماج إلى صنفين أساسين هما:

أ. **الاندماج الأفقي**: ويتم بين مؤسسات تنتج نفس المنتجات؛

ب. **الاندماج العمودي**: ويتم بين مؤسسات تعمل في نشاطات مكملة لبعضها؛ و مثاله الاندماج بين مؤسسة (ا) تنتج مواد أولية تستعملها المؤسسة (ب) المندمجة معها ، و الاندماج بين مؤسسة تنتج سلعا معينة و مؤسسة لبيع هذه السلع و يضاف إلى الصنفين صنف ثالث حسب البعض، و هو:

ج. **الاندماج الدائري**: ويتم بين مؤسسات تعمل في نشاطات متشابهة مثل: مؤسسات النقل (النقل البري، مع النقل بالسكك الحديدية مثلا).

VIII. الإنتاجية

أولا-تعريف الانتاجية:تعبر **الانتاجية** عن **نسبة المدخلات الى المخرجات.**

و بعبارة بسيطة يمكن القول ان **الانتاجية** بحسب هذا المفهوم **تعني: النسبة الحسابية بين كمية المخرجات** (كمية الانتاج)**و كمية المدخلات**(اليد العاملة، الآلات، الأرض، المواد الأولية...).

$$\text{الانتاجية} = \frac{\text{مخرجات الانتاج (الانتاج)}}{\text{عوامل المدخلات}}$$

ثانيا-اصناف الانتاجية.يتم التعرض فيما يلي الى تصنيفين للإنتاجية من حيث طريقة قياسها.

التصنيف الأول: و يشمل الانتاجية الجزئية و الانتاجية الكلية؛ حيث:

$$\text{1-الانتاجية الجزئية} = \frac{\text{مخرجات الانتاج (الانتاج)}}{\text{عنصر من عناصر}}.$$

و مثال ذلك:

$$\text{انتاجية العمل} = \frac{\text{مخرجات (الانتاج)}}{\text{عنصر العمل (عدد العمال، عدد ساعات العمل...)}}$$

$$\text{انتاجية رأس المال} = \frac{\text{مخرجات (الانتاج)}}{\text{عنصر رأس المال (عدد الآلات، عدد ساعات سير الالات...)}}$$

$$\text{2- الانتاجية الكلية} = \frac{\text{مخرجات (الانتاج)}}{\text{مجموع عناصر المدخلات (الأراضي، اليد العاملة ، رأس المال ، المواد الأولية...)}}.$$

التصنيف الثاني: و يشمل الانتاجية العينية و الانتاجية النقدية.

أخذا بالمفهوم العام للإنتاجية التي تساوي $\frac{\text{مخرجات (الانتاج)}}{\text{المدخلات}}$، فإن:

1-**الانتاجية العينية** تحسب فيها المخرجات اي الانتاج بكميتها(طن، متر، وحدة،...) حسب طبيعة المنتوج.

2- اما **الانتاجية النقدية** فتحسب فيها المخرجات بقيمتها النقدية.

ثالثا-أهداف قياس الانتاجية. تقاس الانتاجية لعدة أغراض منها:

1- **معرفة مدى كفاءة و فعالية العمال** من جهة **و المؤسسات** من جهة اخرى.

2-**المقارنة زمانيا** (مقارنة بين انتاجيات نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة)، **و مكانيا**(مقارنة بين انتاجيات عدة مؤسسات خلال نفس الفترة الزمنية).

3-**معرفة مدى مساهمة العامل في المستوى المعيشي لأفراد مجتمعه**.

4-**المساهمة في ترشيد القرارات المتعلقة بالإنتاج**على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الوطني .

IX. التـــــــــوزيع

1- تعريف التوزيع La Répartition

التوزيع لغة: مصدر "وزع" ويقال **وزع الشيء** بمعنى **قسم الشيء وفرقه**.

أما **اصطلاحا** فيعني **توزيع المداخيل:<< مجموع العمليات التي تسمح بتقسيم الدخل الوطني بين الأعوان الاقتصاديين (العائلات و المؤسسات و الإدارات)>>.**

2-**أنواع التوزيع:** يمكن التمييز بين **توزيع أولي** و **إعادة التوزيع** من جهة ، ومن جهة ثانية يمكن أن نميز بين **توزيع وظيفي** و **توزيع شخصي** .

التقسيم الأول (معيار المستفيدين من التوزيع):ويشمل مايلي:

أ-التوزيع الأولي Répartition Primaire : ويعني توزيع مداخيل عوامل الإنتاج بين **الأعوان الاقتصاديين المساهمين في العملية الإنتاجية**.

ب-إعادة التوزيع Redistribution :وهي مجموع العمليات التي **تتبع التوزيع الأولي** وتشمل **اقتطاعات** إجبارية (الضرائب و الاقتطاعات الاجتماعية)،و **توزيعالمنح** و التحويلات المختلفة (كالمنح العائلية).

ولإعادة التوزيع دور تضامني (بين الأجيال "عن طريق منح التقاعد" ،بين العمال و البطالين"منحةالبطالة"،بين الأصحاء و المرضى"تعويضات الدواء و العطل المرضية")، كما تهدف إعادة التوزيع إلى تقليص الفروق المتعلقة بالمداخيل.

وتشمل إعادة التوزيع نوعين هما:

- **إعادة التوزيع الأفقي** : وتتم بين أفراد أو عائلات **من نفس الفئة** فيما يخص الدخل الأولي (الناتج عن التوزيع الأولي) ومثال على ذلك المنح العائلية التي تسمح بتحويلات بين **عائلات متقاربة العوائد** لكن مختلفة من حيث عدد الأبناء .
- **إعادة التوزيع العمودي** :وتتم بين الأفراد والفئات الاجتماعية التي **لها مداخيل متفاوتة،** فأصحاب **المداخيل المرتفعة** يدفعون ضرائب و اشتراكات اجتماعية لتقديمها على شكل منح لأصحاب **المداخيل الضعيفة** ،فإعادة التوزيع العمودي يسمح بتخفيض الفروق في المداخيل .

التقسيم الثاني(*طبيعة التوزيع*):و يشمل:

- **التوزيع الوظيفي:Répartition Fonctionnelle**

وهو تقسيم الدخل الوطني **بين مختلف عوامل الإنتاج** ، حيث يحدد نصيب كل عامل منها من الدخل ،وهو مايعني أن التوزيع الوظيفي منطبق على التوزيع الأولي الذي سبق التعرض له .

- **التوزيع الشخصي:Répartition Personnelle**

ويقصد به تقسيم الدخل الوطني **بين الأفراد (الاشخاص) بغض النظر عن المشاركة** أو عدم المشاركة **في العملية الإنتاجية**، حيث يشمل هذا التوزيع ما يحصل عليه الأفراد أو العائلات ممثلا فيما يلي:

* **عوائد ملكية وسائل الإنتاج revenus de facteurs** : (أجور، ريوع، فوائد،أرباح) .

* **عوائد التحويلات revenus de transfert** : و التي يحصل عليها الأفراد أو العائلات في إطار عملية اعادة التوزيع(منح مثلا).

3- الجهات المسؤولة عن إعادة التوزيع: يتدخل في إعادة التوزيع عونين اقتصاديين مهمين وهما

أ- مصالح الضرائب: حيث تقتطع ضرائب بغرض تمويل ميزانية الدولة عموما.

ب- مصالح و هيئات مصالح الضمان الاجتماعي: وهي التي تقتطع اشتراكات اجتماعية مقابل تقديم منح.

4- أهداف إعادة التوزيع: يهدف نظام إعادة التوزيع إلى ما يلي :

- تقديم خدمات عمومية لأفراد المجتمع(العدالة، التعليم،..)؛
- تصحيح عدم المساواة في المداخيل؛
- تقديم حماية اجتماعية لافراد المجتمع ضد مختلف المخاطر (كالمرض، البطالة و الشيخوخة،..).

X. الاستـــــــهلاك:

1 -**تعريف الاستهلاك:**

الاستهلاك لغة: مصدر الفعل استهلك، واستهلك الشخص الشيء يعني تناوله، مثل:استهلك فلان سلعة ما، كما يعني استهلك الشيء: قضى عليه وأفناه مثل: تستهلك السيارة بنزينا كثيرا.

أما**اصطلاحا:** فيعبر الاستهلاك عن استعمال سلعة ما أو خدمة معينة بغرض إشباع حاجة معينة.

ملاحظة: يؤدي استهلاك السلعة إلى القضاء عليها فوريا أو تدريجيا.

2 -**أنواع الاستهلاك**:

نميز بين نوعين أساسيين للاستهلاك تبعا لطبيعته، وهما: الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيطي.

أ -**الاستهلاك النهائي**: وهو ذلك الاستهلاك المؤدي إلى إشباع مباشر لحاجات الأفراد أو الجماعات، وينقسم إلى استهلاك فردي، واستهلاك جماعي.

أ - **1- الاستهلاك الفردي:** وهو استهلاك المنتوج بشكل يمنع استهلاكه من أي طرف آخر، سيارة خاصة مثلا، او وجبة غذائية.

أ - **2- الاستهلاك الجماعي** : وهو استهلاك منتوج ما من طرف أكثر من فرد في نفس الوقت، مثلا: سيارات النقل الجماعي، الإنارة العمومية، الحديقة العمومية، خدمات الأمن الوطني.

ملاحظة: هناك من يضيف صنف وسط بين الصنفين السابقين وهو "الاستهلاك شبه الجماعي"، وهو الذي يتم من طرف فئة معينة من المجتمع دون غيرها، مثل:خدمة التعليم العالي الخاصة بفئة الطلبة دون غيرهم.

ب - الاستهلاكالوسيطي:(ويسمى كذلك بالاستهلاك الإنتاجي) وهو استهلاك السلع والخدمات في عملية إنتاجية(للحصول في النهاية على سلع أو خدمات موجهة بدورها إلى استهلاك نهائي أو للاستهلاك الوسيط).

3 **العوامل المؤثرة في الاستهلاك(أو على سلوك المستهلك):** وتشمل عواملا ذاتية وعواملا موضوعية

أ -**العوامل الذاتية:** وهي المتعلقة بشخص المستهلك مثل: طبيعة شخصيته، أذواقه، صحته، ...

ب - **العوامل الموضوعية**: وتنقسم بدورها إلى :

- عوامل اجتماعية(المكانة الاجتماعية، والفئة الاجتماعية المنتمى إليها، ...)
- عوامل ثقافية(مثل: العادات والتقاليد، اللغة، الدين، ...)
- عوامل سياسية(مثل حالة الاستقرار الأمني للبلد، وحالة الحرب أو السلام).
- عوامل اقتصادية(مثل الدخل، الأسعار، الجودة، الإشهار، ...)
- عوامل أخرى(مثل المكان، والزمان).

4 -<u>معرفة نوع السوق الذي تنشط فيها المؤسسة:</u>

فمن أهم أنواع الأسواق التي تجد المؤسسة الإنتاجية نفسها فيها، نجد:

أ. **سوق المنافسة التامة:** و أهم شروطها: وجود عدد كبير من المنتجين و المستهلكين، تجانس السلعة، حرية الدخول و الخروج، حرية انتقال عوامل الانتاج ، الشفافية في المعلومات الخاصة بها.

ب. **سوق المنافسة الاحتكارية**: و تتميز بعدم تجانس السلع فيها.

ج. **سوق احتكار القلة:** وفيها احتكار قلة من المنتجين للسوق.

د. **سوق الاحتكار الثنائي:** و فيها احتكار منتجين اثنين للسوق.

ه. **سوق الاحتكار المطلق:** و فيها احتكار منتج وحيد للسوق ما يتيح له حرية تحديد السعر و تعظيم الارباح الى اقصى حد ممكن.

5 -دراسة المرونات السعرية و الدخلية لمنتوجات المؤسسة:

تستعمل المرونة كأداة بغرض القياس الكمي لتأثير عاملي السعر و الدخل على سلوك المستهلك.

أ. **المرونة السعرية**: و تعبر عن مدى حساسية الكمية المطلوبة من المنتوج بالنسبة لسعره، و تحسب بالعلاقة: $e_p = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$

و تكون قيمة هذه المرونة سالبة (في حالة السلع العادية)،إلا في حالة سلعة جيفن Giffen التي يرتفع الطلب عليها مع ارتفاع سعرها(السلع التفاخرية خاصة) (المرونة السعرية موجبة).

ب. **المرونة الدخلية**: و تعبر عن مدى حساسية الكمية المطلوبة من المنتوج بالنسبة إلى دخل المستهلك، و تحسب بالعلاقة: : $e_R = \frac{\Delta Q}{\Delta R} \times \frac{R}{Q}$

و تكون قيمة هذه المرونة سالبة في حالة السلع الرديئة ،بينما تكون موجبة في العادة حيث يرتفع الطلب(الاستهلاك) مع ارتفاع الدخل لكن ليس بنفس النسبة، و نميز هنا بين ثلاث حالات:

ب-1: $0 < e_R < 1$، و تعتبر السلعة في هذه الحالة أساسية(ضرورية)، حيث يتغير الطلب بنسبة أقل من نسبة تغير الدخل.

ب-2: $e_R = 1$، و تعتبر السلعة في هذه الحالة ثانوية، حيث يتغير الطلب بنفس النسبة التي يتغير بها الطلب.

ب-3: $e_R > 1$، و تعتبر السلعة في هذه الحالة كمالية، حيث يتغير الطلب بنسبة أكبر من نسبة تغير الدخل.

XI. الإدخار

1. **تعريف الادخار:l'Epargne**الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك بعد. و الأموال المدخرة يتم استعمالها من طرف صاحبها في استثمار أو استهلاك مستقبليين.
2. **أسباب و مبررات الإدخار:** هناك ثلاثة مبررات أساسية للادخار، و هي:
   أ. **تغطية النفقات الاستهلاكية المؤجلة؛** أي النفقات الاستهلاكية التي يتوقع الفرد المعني وقوعها في المستقبل.(شراء سيارة أو بناء مسكن مثلا).
   ب. **الاحتياط؛** و ذلك لتغطية النفقات غير المتوقعة في المستقبل. (الانفاق على العلاج مثلا)
   ج. **تكوين ثروة؛** بجعل المدخرات أداة لمداخيل إضافية . (الاستثمار في الاوراق المالية مثلا).
3. **أشكال الإدخار: Les formes de l'épargne**يمكن تصنيف الادخار إلى عدة أشكال و ذلك وفقا لعدة معايير.

التصنيف الأول: حسب الجهة القائمة بالادخار نميز بين ثلاثة أشكال للادخار، و هي: **ادخار العائلات، ادخار المؤسسات الاقتصادية**، و **ادخار الإدارات الحكومية**.

التصنيف الثاني: حسب المعرفة المسبقة بحجم و توقيت الادخار نميز بين شكلين للادخار، و هما:

- **الادخار التعاقدي:epargne contractuelle**و هو الادخار الذي يتم وفق عقد يتعهد فيه أحد أطرافه (المدَّخِر) بادخار مبلغ محدد بشكل دوري متفق عليه لدى الطرف الثاني (المدَّخَر لديه).
- **الادخار العفوي:epargne spontanée**و هو ادخار يتم بشكل عفوي من طرف صاحبه، حيث قد يتبقى مبلغ معين من دخل الفرد بعد إنفاقه على كل متطلباته دون أن يكون مخططا لذلك.

التصنيف الثالث: حسب درجة سيولة المدخرات نميز بين شكلين للادخار، و هما:

- **الادخار السائل**:**epargne liquide**، هو الادخار بشكل يسمح باسترجاع الأموال المدخرة بسرعة حين الحاجة اليها ؛ مثل و ضعها في حساب جاري. و هو يتناسب مع مبرري (تغطية النفقات الاستهلاكية المؤجلة و الاحتياط).
- **الادخار طويل المدى: epargne long**، و هو الجزء من المدخرات الذي يستثمر(استثمارا ماليا – في البورصة (أسهم و سندات مثلا)- او ماديا –عقارات و تجهيزات مثلا-)، و هو بذلك يتناسب مع مبرر تكوين الثروة.

ملاحظة: في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي يتم اللجوء الى الادخار في سلع بعيدة نوعا ما عن المخاطر مثل الذهب، اللوحات الفنية النادرة...

4. **محددات الادخار:Les determinants de l'épargne**تتحكم في حجم الإدِّخارعدّة محدّدات، أهمها:
   أ. **مستوى الدخل الحقيقي؛**l'evolution du revenu réelحيث كلما زاد الدخل الحقيقي كلما زاد حجم الادخار و العكس بالعكس.
   ب. **معدل التضخم؛** l'inflationحين ارتفاع معدل التضخم يلجأ المدخرون إلى زيادة حجم مدخراتهم بغرض الحفاظ على قيمتها الأصلية (التي تسمح لهم بالاحتياط و مواجهة النفقات الاستهلاكية المؤجلة...).
   ج. **نسبة الفائدة**:taux d'intéretارتفاع نسبة الفائدة يؤدي إلى التشجيع على الادخار(مردود كبير)، لكن بالمقابل يمكن الحصول على نفس العوائد السابقة بادخارات اقل (ما قد يؤدي بالمدخرين الى تقليل ادخاراتهم)؛ فهناك عدم يقين بخصوص تأثير نسبة الفائدة على الادخار.
   د. **نظام التقاعد المتبع في البلد**: هناك نوعين من أنظمة التقاعد:
   - **نظام تقاعد توزيعي للثروة**régime de retraite par répartition**؛** و حجم الادخارات فيه قليل لأن المتقاعدين في هذا النظام يخضعون لنفس الاقتطاعات و سيستفيدون من نفس منح التقاعد.(نظام التقاعد الجزائري مثلا)
   - **نظام تقاعد تراكمي**régime de retraite par capitalisation؛ و تكون فيه ادخارات الأفراد عالية للاستفادة بشكل أفضل حين يصل الى سن التقاعد، لأن منح التقاعد في هذا النظام تكون حسب المبالغ التي دفعها المتقاعد سابقا الى صندوق التقاعد حيث كلما زادت هذه المبالغ كلما ارتفعت منحة تقاعده.

   ه. **دورة حياة الفرد**: حيث تبعا لمدة الحياة المتوقعة تكون ادخارات الفرد تفاديا لمخاطر ما بعد العجز عن العمل.
   و. **مدى الاستقرار الاقتصادي للبلد**: حيث يلجأ الأفراد إلى مزيد من الادخار حين تسود حالات عدم الاستقرار الاقتصادي احتياطا من البطالة و تخفيض الأجور...

XII. الإستثمار

1. **تعريف الاستثمار: الاستثمار لغة مصدر الفعل أثمر و يعني نمى،فاستثمر المال معناه نماه.**

أما الاستثمار اصطلاحا فهو إنفاق مبالغ مالية معينة في الوقت الحالي بغرض الحصول على عوائد مستقبلية. و يقصد به أيضا إيجاد مجموعة من وسائل الإنتاج والتجهيزات في مؤسسة إنتاجية.

2. **محددات الاستثمار**: من أهم العوامل التي يتوقف عليها الاستثمار ما يلي:

* حجم الطلب في السوق المستهدف؛
* حجم الأرباح المتوقعة من الاستثمار؛
* الوضعية المالية للمؤسسة أي مدى توفر السيولة المالية لديها؛
* معدل الفائدة السائد في البلد حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما زادت تكلفة الاستثمار وبالتالي تراجعت عجلة الاستثمار في البلد كما أن ارتفاع معدل الفائدة يشجع أكثر على الادخار بدل الاستثمار(على الأقل في المدى القصير)، والعكس بالعكس؛
* درجة الاستقرار السياسي في البلد وغيرها من مكونات المناخ الاستثماري (سواء كانت اجتماعية، ثقافية، اقتصادية أو غيرها).

3. **أنواع الاستثمار**: يمكن التمييز بين عدة تصنيفات للاستثمار، ومنا ما يلي:

التصنيف الأول: و يشمل الاستثمار المادي و الاستثمار اللامادي.

- **الاستثمار المادي (Investissement matériel)**: ويسمح بتكوين رأس المال الثابت (*Capital Fixe*) وينقسم بدوره إلى ثلاثة أصناف فرعية وهي:

*** الاستثمارات التعويضية (Investissements de remplacement):** وهدفها الرئيسي تعويض نفس التجهيزات الموجودة في المؤسسة بمثيلاتها، بسبب الاهتلاك أو الاختلال أو ما شابه ذلك.

*** استثمارات التوسع (Investissements d'expansion) :** وهدفها رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

*** استثمارات التحديث (Investissements de modernisation):** وهدفها الرئيسي رفع معدل الإنتاجية، كالاستثمار في استخدام التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج.

ويصعب أحيانا التمييز بين هذه الأصناف حيث قد يكون الاستثمار تعويضيا، توسعيا وتحديثيا في نفس الوقت.

- **الاستثمار اللامادي(غير الملموس)(Investissement Immatériel)** : وهو استثمار ضروري للعملية الإنتاجية إلى جانب الاستثمار المادي، ويهدف عموما إلى زيادة إنتاجية المؤسسة، ونميز فيه بين صنفين:

* استثمارات لامادية تعتبر محاسبيا كاستثمار (تثبيتات) ، ويطبق عليها الاهتلاك مثل: برامج الإعلام الآلي؛
* استثمارات لا مادية تعتبر محاسبيا كمصاريف ومثالها: تكوين العمال والموظفين(الاستثمار البشري)، الحملات الإشهارية والدعائية، البحوث ولدراسات.

التصنيف الثاني:

أ-الاستثمار الهجومي.

ب-الاستثمار الدفاعي.

التصنيف الثالث:

أ-الاستثمار المحلي.

ب-الاستثمار الأجنبي.

التصنيف الرابع:

أ-الاستثمار المباشر.

ب-الاستثمار غير المباشر.

4. **مضاعف الاستثمار:** ***(Multiplicateur d'investissement)*** **(K)**وضع هذا المضاعف من طرف الاقتصادي جون **ماينارد كينز*J.M.Keynes***ويعبر هذا المضاعف عن تأثير الاستثمارات الإضافية في بلد ما على الدخل الوطني فيه، حيث:

$\Delta R = K\Delta I$

R: الدخل الوطني
I: الاستثمار
Δ: التغير
K: مضاعف الاستثمار

ويحسب K بالعلاقة التالية: $K = \frac{1}{1-c}$ حيث: c** الميل الحدي للاستهلاك.

وللبرهنة على هذه العلاقة نتبع الخطوات التالية:

حيث: E: الادخار
C: الاستهلاك
c: الميل الحدي للاستهلاك
b:الاستهلاك الضروري (في حالة انعدام الدخل R)

- $\Delta R = K\Delta I \quad \Rightarrow \quad K = \frac{\Delta R}{\Delta I}$
- $C = cR + b$ (دالة الاستهلاك لكينز) $\Rightarrow \quad \frac{\Delta C}{\Delta R} = c$

- $R = C + E \quad \Rightarrow R = C + I$ (في حلة التوازن I = E مع شرط الاقتصاد المغلق)*

$$\Rightarrow \Delta R = \Delta C + \Delta I$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta R}{\Delta R} = \frac{\Delta C}{\Delta R} + \frac{\Delta I}{\Delta R} \Rightarrow 1 = c + \frac{1}{K}$$

$$\Rightarrow \frac{1}{K} = 1 - \boldsymbol{c}$$

$\Rightarrow K = \frac{1}{1-c}$ وهو المطلوب

** الميل الحدي للاستهلاك يعبر عن ذلك الجزء من الوحدة النقدية الواحدة من الدخل، والمخصص للاستهلاك حيث:
1 وحدة نقدية من الدخل تنقسم إلى جزء مخصص للاستهلاك = الميل الحدي للاستهلاك (C) وجزء مخصص للادخار (e).
لذلك $0 \leq c \leq 1$ وكذلك $0 \leq c \leq 1$ و $c + e = 1$.

XIII. النظام الإقتصادي:

1. تعريف النظام الاقتصادي:

يعرف النظام الاقتصادي عموما بأنه ذلك النظام الذي يسمح باستخدام الموارد الإقتصادية النادرة لإشباع حاجات المجتمع.

و يعرفه "أنطونيللي" "Antonelli" على أنه: مجموع العلاقات و المؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة معينة في زمان و مكان محددين.

2. عناصر النظام الاقتصادي:

حدَّد الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو""FrançoisnPERROUX" ثلاثة عناصر رئيسة للنظام الاقتصادي، و هي:

أ. **روح النظام l'Esprit du système**: و يعبِّر عموما عن الدوافع و الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي، مثل الربح بالنسبة للنظام الرأسمالي، و العدل بالنسبة للنظام الإسلامي.

ب. **شكل النظام La forme du système**: و يتمثل في مختلف العناصر القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يتشكل منها النظام، مثل المؤسسات الاقتصادية و قوانين العمل و مؤسسات الضمان الاجتماعي.

ج. **مادة النظام أو جوهره La substancedusystème**: و هو ما يمكن اعتباره الجانب التقني للنظام، أي مختلف الطرق و التقنيات و الآليات التي تتم بها الأنشطة الإقتصادية في النظام من إنتاج و توزيع...

و الملاحظ أنه لا يمكن فصل هذه العناصر عن بعضها نظرا للتداخل المنطقي بينها، بحيث يؤثر كل منها في العنصرين الآخرين.

3. عرض لبعض نماذج الأنظمة الإقتصادية:

يمكن تقسيم الأنظمة الاقتصادية التي عرفها الإنسان و طبَّقها، ما يلي:

أ. **النظام البدائي:** و كان يعتمد على ما يوفره أفراد الأسرة لاستهلاكها الخاص، عن طريق الصيد أو غيره من الأعمال البسيطة لتلبية الحاجات الذاتية، و لذلك يسمى أيضا بالنظام العائلي.

ب. **النظام الإقطاعي:** و هو الذي كان سائدا في أرياف أوروبا أثناء القرون الوسطى، حين كان يستخدم ملاك الأراضي الإقطاعيون الأفراد مقابل تلبية حاجات بسيطة مثل الأكل، بينما يستفيد الإقطاعي وحده من عوائد الأرض.

ج. **النظام الإقتصادي الحرفي:** و تطور مع تطور المدن في أوروبا و انتشار الحرف اليدوية فيها، حيث اعتمد عليها الصناع الحرفيون لتحسين مستواهم المعيشي.

د. **نظام الطوائف الحرفية:** حيث عندما أصبح عدد الحرفيين كبيرا، أخذوا يتجمعون في جمعيات حرفية منظمة من أجل حماية مصالحهم المشتركة، و هكذا تشكلت الجماعات أو ما يسمى بالطوائف الحرفية، و لذلك عرف هذا النظام بنظام الطوائف. و كان من مهام هذه الطوائف تنظيم العمل في الحرف التابعة لها، فمثلا وضعت رتبا يمر بها الفرد في الحرفة قبل أن يصبح صاحبا للحرفة، و هي: المتمرن (المبتدئ)، المساعد، ثم المعلِّم (أو صاحب الحفة)؛ كما كانت الطائفة تحدد مواصفات المنتوجات الحرفية و أسعارها.

ه. **النظام الاقتصادي الاسلامي:** و هو نظام اقتصادي يعتمد على العدل في المعاملات الاقتصادية بين أفراد المجتمع و الدولة من جهة، و فيما بينهم من جهة أخرى.

و. **النظام الاقتصادي الرأسمالي:** و هو نظام اقتصادي يعتمد على الحرية الاقتصادية و على تنمية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

ز. **النظام الاقتصادي الاشتراكي:** و هو نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية.